القبض مطلقا سقط حصته من الثمن كالتمر وخير المشتري ولو جزه البايع وهو قائم فان جزه في حينه ولم ينقص فلا خيار ويتبضها ولو قبضها بعد جذاذ البايع فوجد بها عيبا عالما بالعيب خاصة لانه قبضها متغيرة بخلاف ما اذا اخذه المشتري بعد القبض ليس له ان يرد المعيب وحده لاجتماعهما عند البيع والقبض وان نقصه جذاذ البايع سقط عن المشتري حصة النقصان وله الخيار انتهى وفي الخانية رجل اشترى الثمار على رؤس الاشجار فمرت من كل شجرة بعضها بقيت له خيار الرؤية حتى لو رضي بعد بلزمه وان باع ما هو مغيب في الارض كالجزر البصل والبصل الرعفران والثوم والسلجم والنجل ان باع بعد ما التحى في الارض قبل النبات او نبت الا انه غير معلوم لا يجوز البيع وان باع بعد ما نبت نباتا معلوما يعلم وجوده تحت الارض يجوز البيع ويكون مشتريا شيا لم يره عند ابي حنيفة ثم لا يبطل خياره ما لم ير الكل ويرضى به وعلى قول صاحبيه لا يتوقف خيار الرؤية على رؤية الكل وعليه الفتوى فان كان مما يكال او يوزن بعد القلع كالجزر والثوم والبصل فاذا قلع البايع شيا من ذلك او قلع المشتري باذن البايع ينظر ان كان المقلوع يدخل تحت الكيل والوزن يثبت خيار الرؤية حتى لو رضي به يلزمه الكل وان رد بطل البيع وان كان المشتري قلعه بغير اذن البايع فان كان المقلوع شيا له قيمة لزمه الكل لانه قبل القلع كان نميا او نما القلع لا يتمو والعيب الحادث عند المشتري يمنع الرد بخيار الرؤية وان كان المقلوع شيا يسيرا لا قيمة له لا يعتبر والقلع وعدمه سواء وان كان المعيب يباع بعد القلع عددا كالبصل فقطع البايع بعضه او قلع المشتري باذن البايع لا يلزمه الكل لان هذه من الصرديات المتقاربة بمنزلة الثياب والعبيد ونحو ذلك فان قلع المشتري بغير اذن البايع لزمه الكل الا ان يكون ذلك شيا يسيرا وان اختلط البايع والمشتري قبل القلع فقال المشتري اخاف ان قلعت لا يصلح لي فيلزمني وقال البايع اخاف ان قلعته لا ترضى به وتردده فانتظر ذلك قالوا يتطوع احدهما بالقلع ولا يفسخ القاضي العقد بينهما انتهى وفي الخانية اشترى اوراق التوت ولم يبين موضع القطع وكان موضع قطعها معلوما ومضى وقتها ليس للمشتري ان يسترد الثمن اشترى اوراق التوت ولم يبين موضع القطع كذلك يعلم بعرف قاضي الاقصاف فله ان يقطعها في السنة الثانية ولو تركها مدة ثم اراد قطعها فله ذلك ان لم يضر ذلك بالشجرة ولو باع اوراق توت لم تقطع قبل سنة جوز وسنتين لا يجوز لانه لسنة يعلم موضع قطعه عرفا باع اوراق التوت دون ثمرة التوت صح وفي الفتاوى الظهيرية

مطلب في الكلام على المغيب تحت الارض كالجزر

مطلب في الكلام على بيع ورق التوت

اشترى

اشترى رطبة من البقول او فقاعا وشيا يتمو ساعة فساعة لا يجوز كبيع الصوف وبيع قوايم الخلاف يجوز وان كان ينمو لانه من الاعلى بخلاف الرطبات الا الكمأت للتحامل وما لا تحامل فيه لا يجوز انتهى وفي المنتقى وبيع المحصرم والتفاح قبل الادراك جائز لانه ينتفع به والخوخ والكمثرى ونحوها غير جائز وان كان ثمر بعض الاشجار مدركا دون البعض جاز في المدرك دون غيره وان كان قد باع بعضه دون البعض ان باع الموجود منه جاز فان لم يقبضها المشتري حتى ضرج الباقي في فساد البيع وينبغي ان يكون تفريعا على القول الضعيف المشترط للبرو الصلاح وفيه من سرق ما فسق في امره او كربه يطيب له ما خرج كما لو غصب شعيرا او تبنا وسمن به دابته يطيب له ما زاد في الدابة وعليه قيمة العلف انتهى قوله ويقطعها المشتري تفريعا لملك البايع وقدمنا ان اجرة القطع على المشتري وان تسليم الثمرة بالتخلية قوله وان شرط تركها على النخل فسد اي البيع لما قدمنا ان محمل النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها ولانه شرط لا يقتضيه العقد وهو شغل ملك الغير ولانه صفقة في صفقة لانه اجارة في بيع ان كان للمنفعة حصة من الثمن او اعارة في بيع ان لم يكن لها حصة من الثمن وتعقبهم في النهاية بانكم قلتم ان كلا من الاجارة والاعارة غير صحيح فكيف يقال انه صفقة في صفقة انتهى وجوابه انه صفقة فاسدة في صحيحة فتفسد جميعا وكذا لو شرط ترك الزرع على الارض لما قلنا اطلقه فشمل ما اذا اتصل عظمها او لا وفي الاول خلاف محمد فانه يقول استحسن ان لا يفسد لشرط الترك للعادة بخلاف ما اذا لم يتناه لانه شرط فيه الخير المعدوم وهو ما يزداد بعضي في الارض والشجر وفي الاسرار الفتوى على قول محمد وبه اخذ الطحاوي وفي المنتقى ضم البيع ابا يوسف وفي النخعة والصحيح قولهما وقيد باشتراط الترك لانه لو اشتراها مطلقا وتركها فان كان باذن البايع طاب له الفضل وان تركها بغير اذنه تصدق بما زاد في ذاته لمعمول بجهة محظورة وان تركها بعد ما تناهى لم يتصدق بشئ لان هذا التغير حالة لا تحقق زيادة وان اشتراها مطلقا او بشرط القطع وتركها على النخل وقد استاجر النخل الى وقت الادراك طاب له الفضل لان الاجارة باطلة لعدم التعارف فلها حكم فبقي الاذن معتبرا لان الباطل لا وجود له فكان اذنا مقصودا بخلاف ما اذا اشترى الزرع واستاجر الارض الى ادراك وترك حيث لا يطيب له الفضل لان الاجارة فاسدة للجهالة وانما فسد المتضمن فاورثت خبثا وقد ذكر اصحابنا هنا ان الشمس تنضجها بتقدير الله تعالى ويأخذ اللون من القمر والطعم من الكوكب فلم يبق فيه الا عمل الشمس والقمر والكوكب كذا في المعراج

مطلب سرق ما فسق امره يطيب له ما خرج

مطلب نضج الفواكه للشمس واللون من القمر والطعم من الكوكب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)